الأنباء
الخميس 12 مايو 2011

خامس أكبر كتلة استثمارية من حيث الحجم في السوق

«الجمان»: 396,1 مليون دينار قيمة الحصص التي تمتلكها كتلة «الصناعات» في الشركات المدرجة بنهاية الربع الأول

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تقرير له حول حركة الملكيات المعلنة لكتلة «الصناعات» في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من 2010/3/31 إلى 2011/3/31، ان الكتلة تعد خامس أكبر كتلة استثمارية من حيث الحجم في سوق الكويت للأوراق المالية.

واشار «الجمان» الى انه يدير كتلة «الصناعات» ـ بشكل رئيسي ـ سعد السعد، وقد بلغت قيمة الحصص التي تمتلكها الكتلة 396,1 مليون دينار في 2011/03/31 بالمقارنة مع 489,5 مليون دينار في 2010/03/31، أي بتراجع قدره 93,5 مليون دينار بما يعادل 19٪.

وتشكل قيمة كتلة «الصناعات» 6٪ من إجمالي الملكيات المعلنة للكتل الاستثمارية الناشطة في بورصة الكويت والبالغ عددها 26 كتلة بقيمة إجمالية تبلغ 6,653 مليار دينار، كما تمثل قيمة الكتلة المذكورة 2,6٪ من إجمالي الملكيات المعلنة في سوق المال الكويتي والبالغة 15,132 مليار دينار في 2011/3/31.

وتستحوذ كتلة «الصناعات» على 21 حصة رئيسية في الشركات المدرجة من خلال 6 أذرع استثمارية، وتسيطر مجموعة الصناعات الوطنية «صناعات» على ما يعادل 66٪ من إجمالي قيمة الكتلة، وتعتبر أكبر الأذرع الاستثمارية للكتلة بملكيات معلنة قدرها 262,7 مليون دينار، ويليها ـ بفارق واسع ـ كل من شركة الدرة الوطنية العقارية وآخرين وشركة أسمنت الكويت «أسمنت» بملكيات معلنة تبلغ 70,4 و44,6 مليون دينار على التوالي بما يعادل 18 و11٪ تباعا من الإجمالي. وتأتي حصة الكتلة في «اسمنت» كأعلى قيمة لحصص كتلة «الصناعات» من حيث القيمة كما في 2011/03/31، بمبلغ 99,2 مليون دينار بما يعادل 25٪ من قيمة الملكيات المعلنة للكتلة، تلتها الحصة في «المباني» بمبلغ 68,7 مليون دينار بما يعادل 17,4٪ من الإجمالي، ثم الحصة في «وطنية م ب» و«إيكاروس» بمبلغ 58,5 و56,7 مليون دينار بما يعادل 14,8 و14,3٪ على التوالي من الإجمالي.

وقد استقرت كتلة «الصناعات» نسبيا في ملكياتها المعلنة خلال فترة المقارنة، حيث ثبتت 16 حصة من خلال 13 شركة مدرجة من أصل 21 حصة موزعة على 16 شركات مدرجة، بينما رفعت الكتلة ملكيتها بشكل طفيف في 3 حصص من خلال 3 شركات أيضا، كما تم الدخول في حصتين لشركتين أيضا، في حين لم تطرأ على ملكيات الكتلة حركة خروج أو خفض خلال الفترة من 2010/3/31 إلى 2011/3/31.

أما عن دخول كتلة «الصناعات» في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة خلال فترة المقارنة، فقد تمثلت في دخول شركة التخصيص القابضة «التخصيص» في «إستراتيجيا» بنسبة 24,98٪ بمناسبة إعادة هيكلتها، ودخول مجموعة الصناعات الوطنية «صناعات» في «بوبيان د ق» بنسبة 10٪ بمناسبة إدراج تلك الشركة في البورصة خلال فترة المقارنة المذكورة.

من جانب آخر، فقد تمثلت عمليات رفع كتلة «الصناعات» حصصها في الشركات المدرجة في رفع «صناعات» حصتها في «أسمنت» و«التخصيص» بمقدار 0,04 و0,03 نقطة مئوية وذلك من 26,73 إلى 26,77٪ ومن 27,76 إلى 27,79٪ تباعا، وأيضا رفع «أسمنت» حصتها في «صناعات» من 8,92 إلى 8,93٪ بمقدار 0,002 نقطة مئوية، حيث إن الملكيات الاستراتيجية المتبادلة ما بين «صناعات» و «اسمنت» أي ملكية كل شركة في الشركة الأخرى سارية منذ ما يفوق العقد من الزمان. وفيما يتعلق بالملكيات الثابتة لكتلة «الصناعات» خلال فترة المقارنة، فكانت في 13 شركة من خلال 16 حصة، وذلك بما يعادل 76٪ من إجمالي عدد الحصص التابعة لها، وذلك بواقع 9 حصص للذراع الاستثمارية الرئيسي «صناعات» وأبرزها في «وطنية م ب» و«بحرية» و«أهلية ت» بما نسبته 51,22 و17,32 و12,92٪ تباعا، بالإضافة إلى حصة الكتلة في «المباني» و«العقارية» بما نسبته 20,01 و15,50٪ تباعا من خلال الذراع الاستثمارية شركة الدرة الوطنية العقارية، والتي يضاف إليها عبارة «وآخرين» وفقا لبيانات الافصاح، وذلك في إشارة إلى تحالف طرف أو أطراف بشكل ثانوي لذلك الذراع في السيطرة على ملكيات رئيسية في الشركات المدرجة.

مقارنة الملكيات المعلنة لكتلة الصناعات خلال الفترة من 2010/3/31 إلى 2011/3/31

الأذرع الاستثمارية	الشركة	القيمة (مليون د.ك) كما في 2010/3/31	القيمة (مليون د.ك) كما في 2011/3/31	الفرق (مليون د.ك)	التغير (٪)
مجموعة الصناعات الوطنية	المركز	7,6	7,7	0,1	2٪
	نور	31,6	11,0	ـ 20,6	ـ 65٪
	السورية	1,0	1,0	0,0	0٪
	إستراتيجيا	2,6	2,6	0,0	0٪
	أهلية ت	9,9	11,3	1,4	14٪
	أسمنت	111,3	99,2	ـ 12,1	ـ 11٪
	بحرية	16,2	7,5	ـ 8,7	ـ 53٪
	وطنية م ب	69,2	58,5	ـ 10,7	ـ 15٪
	ايكاروس	53,1	49,5	ـ 3,6	ـ 7٪
	التخصيص	20,5	9,7	ـ 10,8	ـ 53٪
	عمار	1,1	1,1	ـ 0,1	ـ 5٪
	بوبيان د ق	0,0	3,6	3,6	100٪
شركة أسمنت الكويت	صناعات	45,1	29,5	ـ 15,6	ـ 35٪
	بحرية	31,2	14,5	ـ 16,7	ـ 53٪
	البناء	1,0	0,6	ـ 0,4	ـ 37٪
شركة التخصيص القابضة	البناء	3,5	2,2	ـ 1,3	ـ 37٪
	استراتيجيا	0,0	6,0	6,0	100٪
شركة الصناعات الوطنية للمواد النفطية	ايكاروس	7,7	7,2	ـ 0,5	ـ 7٪
شركة الدرة الوطنية العقارية وآخرون	المباني	68,7	68,7	0,0	0٪
	العقارية	2,2	1,7	ـ 0,5	ـ 24٪
شركة نور للاستثمار	التخصيص	5,9	2,8	ـ 3,1	ـ 53٪
الإجمالي		489,5	396,1	ـ 93,5	ـ 19٪

ترتيب الأذرع الاستثمارية لكتلة الصناعات من حيث ملكيتها في الشركات المدرجة في 2011/3/13

الترتيب	الذراع الاستثماري	عدد الحصص لكل ذراع	قيمة الملكيات (مليون د.ك)	الحصة٪
1	مجموعة الصناعات الوطنية	12	262,7	66٪
2	شركة الدرة الوطنية العقارية واخرون	2	70,4	18٪
3	شركة اسمنت الكويت	3	44,6	11٪
4	شركة التخصيص القابضة	2	8,3	2٪
5	شركة الصناعات الوطنية للمواد النفطية	1	7,2	2٪
6	شركة نور للاستثمار	1	2,8	1٪
الاجمالي		21	396,1	100٪

مقارنة الملكيات المعلنة لكتلة الصناعات خلال الفترة من 2010/3/31 إلى 2011/3/31

الأذرع الاستثمارية	الشركة	الملكية كما في 31/3/2010	الملكية كما في 31/3/2011	التغير (٪)
مجموعة الصناعات الوطنية	المركز	11,54	11,538	0,000
	نور	50,80	50,800	0,000
	السورية	6,94	6,940	0,000
	إستراتيجيا	10,72	10,720	0,000
	أهلية ت	12,92	12,917	0,000
	أسمنت	26,73	26,774	0,040
	بحرية	17,32	17,320	0,000
	وطنية م ب	51,22	51,217	0,000
	ايكاروس	48,51	48,510	0,000
	التخصيص	27,76	27,785	0,027
	عمار	9,50	9,500	0,000
	بوبيان د ق	0,00	10,000	10,000
شركة أسمنت الكويت	صناعات	8,923	8,925	0,002
	بحرية	33,319	33,319	0,000
	البناء	9,795	9,795	0,000
شركة التخصيص القابضة	البناء	34,000	34,000	0,000
	استراتيجيا	0,000	24,980	24,980
شركة الصناعات الوطنية للمواد النفطية	ايكاروس	7,030	7,030	0,000
شركة الدرة الوطنية العقارية وآخرون	المباني	20,011	20,011	0,000
	العقارية	15,500	15,500	0,000
شركة نور للاستثمار	التخصيص	8,050	8,050	0,000

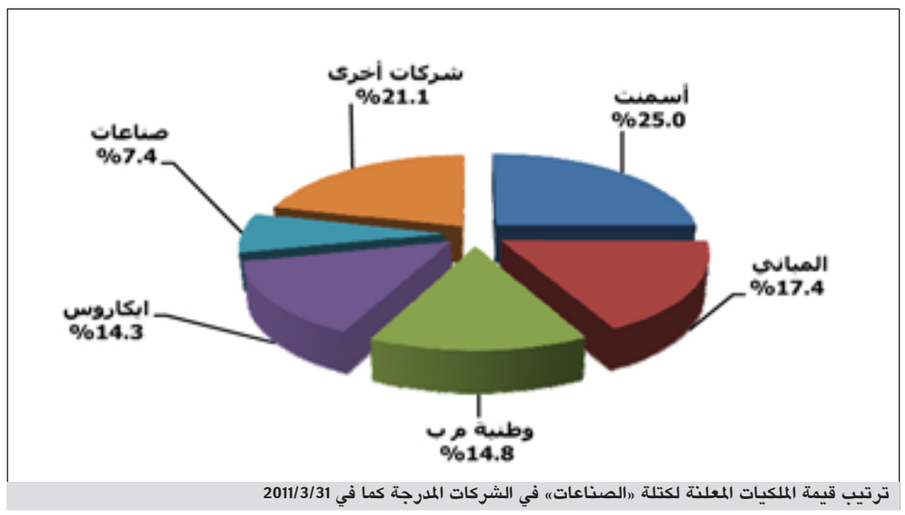

ترتيب قيمة الملكيات المعلنة لكتلة «الصناعات» في الشركات المدرجة كما في 2011/3/31

«كامكو»: إمكانات دول الخليج الاقتصادية تمكنها من مضاهاة النموذج التركي في تنويع مصادر الدخل وتحقيق أعلى معدلات النمو

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) حول الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي، انه على مقربة من الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، يبدو أن هنالك ماردا اقتصاديا وماليا جديدا بدأ بالظهور، هذا المارد هو «تركيا» التي باشرت بالتوجه إلى الشرق، حيث تعتبر جزءا منه بعد جهود مضنية بذلتها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية وهي مستمرة بالتزامن مع الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية التي تعتبر أسواقا استهلاكية لا يستهان بها.

وأشار التقرير الى محاولات تركيا لجذب الاستثمارات العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية التي تتمتع بفوائض مالية سنوية تتخطى الـ 60 مليار دولار، وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية، حيث تمر حاليا المنطقة العربية بأوضاع صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الإستراتيجية إلى حد بعيد.

واعتبر التقرير ان الميزة الأساسية للاقتصاد التركي تتمثل في تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصادات بعض الدول الخليجية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات (السياحة والتجارة والقطاع المالي) والعقار والبناء.

شكل قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة للاقتصاد نحو 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 بينما شكل قطاعي الصناعة والزراعة نحو 25,8٪ و9,3٪ من الناتج الإجمالي لتركيا على التوالي.

وذكر التقرير أنه حتى تاريخ بداية الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 كان الاقتصاد التركي قد أكمل ست سنوات متتالية من النمو الاقتصادي (معدل نمو سنوي بنسبة 6,75٪) مدعوما بالإصلاحات المالية والاقتصادية وتشديد الرقابة على القطاع المالي وإعادة هيكلته وخفض نسبة ملكية الدولة في القطاع الذي انهار عام 2001 نتيجة سياسات مراقبة المخاطر الضعيفة وانكشاف البنوك على السندات الحكومية وأدوات سوق النقد القصيرة الأجل واعتماد الحكومة على البنوك في تمويل العجز الذي كانت تعاني منه الخزينة عوضا عن تركيز البنوك على قطاع التجزئة وتمويل المشاريع الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

وأضاف التقرير أن هذا النموذج جعل البنوك عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وصرف العملات، وبلغت نسبة الديون الحكومية من إجمالي أصول البنوك التركية نحو 70٪ خلال عام 2001 وهي أعلى مستوى وصلت إليه على الإطلاق، ثم انخفضت تدريجيا لتصل إلى 17٪ خلال عام 2007، كذلك ساهم الانخفاض الملحوظ في التضخم إلى 6,2٪ خلال عام 2007 من مستوى قياسي بلغ 70٪ خلال عام 2001 وتقليص عجز الموازنة في دفع الاقتصاد التركي إلى النمو الإيجابي ابتداء من عام 2002.

بالإضافة إلى ذلك نجحت البنوك في تغيير نموذج أعمالها وطرح منتجات مالية جديدة منها الرهن العقاري وتوجهت إلى سوق التجزئة وتمويل المشاريع المنتجة وذات القيمة المضافة للاقتصاد.

وحول التدفقات الاستثمارية والمالية الأجنبية التي يستقبلها الاقتصاد التركي، قال التقرير ان المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في تركيا خلال فترة 2002ـ2007 بلغ حوالي 6,75٪ والذي كان نتيجة السياسات المالية المتوازنة التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة نفسها مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية وتراجع في قيمة الديون ومستويات مقبولة من التضخم والتي بلغت 6,2٪ خلال عام 2007 بالإضافة إلى ميزانية قوية لقطاع البنوك.

وبالإضافة إلى التدفقات الاستثمارية والمالية الأجنبية الضخمة التي وجدت طريقها إلى تركيا وبالتالي ساهمت بشكل أساسي في توفير السيولة للمشاريع الاقتصادية الحيوية في البلاد.

وبلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا خلال فترة 2005ـ2007 حوالي 45,3 مليار دولار توجه نصفها أو ما يعادل 22,6 مليار دولار إلى القطاع المالي و24,5٪ إلى قطاعات النقل والاتصالات بقيمة 11 مليار دولار، بينما بلغت حصة قطاع التصنيع نحو 7,4 مليارات دولار.

أما المصدر الرئيسي لتلك التدفقات النقدية خلال الفترة نفسها، فكان الاتحاد الأوروبي بنسبة مساهمة بلغت 71٪ من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية أو ما يعادل 32 مليار دولار فيما كانت مساهمة دول الخليج نحو 8,3٪أو ما يعادل 3,8 مليارات دولار.

أما خلال فترة الثلاث سنوات الماضية (2008ـ2010) فقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية انخفاضا ملحوظا لتسجل 27,2 مليار دولار، وهي تعتبر جيدة نظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن الأزمة المالية، وتوجه نحو 31٪ من تلك التدفقات إلى القطاع المالي بينما توجه نحو 25٪ إلى القطاع الصناعي.

كما كان لافتا الزيادة الكبيرة في الاستثمار في مشاريع الكهرباء والغاز والمياه التي بلغت 5,2 مليارات دولار أو ما يعادل 19,2٪من إجمالي التدفقات خلال فترة 2008ـ2010.

وبالإضافة إلى تدفق الاستثمارات المالية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في القطاع العقاري حوالي 7,7 مليارات دولار خلال الفترة 2005ـ2007 واستمرت عند نفس المستوى خلال 2008ـ2010 حيث بلغت 7,2 مليارات دولار، ما يعد دليلا على قدرة القطاع العقاري على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث فرص الربحية العالية والتطور في أساسيات القطاع مدعومة بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والموقع السياحي والاستراتيجي الذي تتميز به تركيا.

تأثير الأزمة المالية

لاحظ التقرير ان الاقتصاد التركي دخل الأزمة المالية بوضع أقوى من بعض دول أوروبا ولكن الأزمة كانت أقوى، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 14,4٪ خلال عام 2009 ليصل إلى 617 مليار دولار وذلك نتيجة هجرة رؤوس الأموال، وتوقف المصارف عن التمويل والانخفاض الحاد في الطلب على المنتجات التركية في الأسواق الخارجية.

ثم تعافى الاقتصاد التركي من الأزمة المالية وبنسبة نمو حقيقي في الناتج المحلي تخطت الـ 8٪ خلال عام 2010 مقارنة مع نسبة نمو حقيقي بالسالب خلال عام 2009 بلغت 4,7٪.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي بنسبة 4,5٪ خلال عام 2011 مستفيدا من أسعار الفائدة المتدنية في الدول المتطورة وتدفق الاستثمارات الأجنبية والتحسن في ميزانية الدولة وقطاع البنوك، بالإضافة إلى انخفاض المديونية العامة وديون المستهلكين، مما يحفز على تدفق رؤوس الأموال عبر البنوك وانتعاش سوق الائتمان.

كما أن تركيا تمكنت من السيطرة مجددا على معدلات التضخم بعد أن وصلت إلى 10,1٪ في عام 2008، لتعود وتنخفض في عامي 2009 و2010 إلى 6,5٪ كما تشير التوقعات إلى أن التضخم في تركيا سيحافظ على نفس المستوى في عام 2011.

الاقتصاد التركي ودول الخليج

استطاع الاقتصاد التركي منذ عام 1998 تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل متواصل (باستثناء عام 2008)، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي من 52,4 مليار دولار في عام 1998 إلى نحو 714,8 مليار دولار خلال عام 2010 وبنسبة نمو سنوي مركب بلغت 24,3٪ وهذه النسبة هي ضعف نسبة النمو السنوي المركب لحجم اقتصاد دول الخليج خلال الفترة نفسها، حيث بلغت 12٪ وبالتالي يكون الاقتصاد الخليجي نما من 275,7 مليار دولار إلى 1,08 تريليون دولار خلال عام 2010 مدعوما في جزء كبير منه بارتفاع أسعار النفط والتطور الكبير في قطاع النفط والغاز.

الدول الخليجية والنموذج التركي

ان تركيا بتنوعها الاقتصادي وحجم اقتصادها الذي يوازي 70٪ من إجمالي حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، تعتبر نموذجا ناجحا يعتمد على تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الصناعية والمالية والزراعية والخدماتية، بالإضافة إلى جعل تركيا من أهم الوجهات السياحية في المنطقة والتي ينتج عنها تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية التي تستهدف الاستثمار في البنى التحتية والقطاع العقاري.

أما اقتصاديات الدول الخليجية فهي دائما عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وأزمات الأسواق المالية.

ومن ثم، فإن أمام دول الخليج فرصة للاستفادة من مصادر دخلها والفوائض المالية الضخمة عبر وضع خطط مستقبلية تستهدف تطوير عدة قطاعات أهمها: القطاع الصناعي والسياحي، بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالمستثمرين الأجانب والتي من شأنها أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

سوق الأسهم في تركيا

شهدت بورصة اسطنبول على مدى السنوات السابقة تطورا كبيرا في قيمتها السوقية والتي ارتفعت بـ 10 أضعاف خلال فترة الـ 12 سنة الأخيرة من 34 مليار دولار في عام 1998 إلى 340 مليار دولار حاليا، وذلك بدعم من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على سوق المال بالإضافة إلى النمو الاقتصادي خلال الفترة نفسها والتي انعكست إيجابا على حجم السيولة المتداولة في السوق والتي ارتفعت من 70 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 387 مليار دولار في عام 2010.

وفي مقارنة لحجم القيمة السوقية والسيولة في بورصة اسطنبول مع أسواق الأسهم الخليجية مجتمعة، يتبين أنه على الرغم من بلوغ القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية حوالي 758 مليار دولار حاليا والذي يساوي تقريبا ضعفي القيمة السوقية لبورصة اسطنبول، إلا أن حجم السيولة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية والذي بلغ حوالي 300 مليار دولار خلال عام 2010 هو متواضع نسبيا مقارنة مع حجم السيولة في بورصة اسطنبول والذي وصل إلى 387 مليار دولار خلال الفترة نفسها، مما يدل على النقص في رؤوس الأموال والتدفقات النقدية الأجنبية على أسواق الأسهم الخليجية والتي تعتمد على رؤوس الأموال المحلية بشكل رئيسي.

مقارنة الاقتصاد التركي مع دول الخليج والدول العربية الأخرى

تطور الناتج المحلي الإجمالي لتركيا والدول العربية والخليجية منذ عام 1998 (مليار دولار أميركي)

السنة	تركيا		دول مجلس التعاون الخليجي		الدول العربية	
	مليار دولار	النمو السنوي	مليار دولار	النمو السنوي	مليار دولار	النمو السنوي
1998	52		276		561	
1999	78	49٪	309	12٪	609	8٪
2000	124	59٪	375	22٪	695	14٪
2001	179	44٪	366	(2٪)	683	(2٪)
2002	262	46٪	385	5٪	693	2٪
2003	340	30٪	442	15٪	778	12٪
2004	417	23٪	526	19٪	934	20٪
2005	481	15٪	665	26٪	1,135	21٪
2006	535	11٪	793	19٪	1,350	19٪
2007	721	35٪	899	13٪	1,562	16٪
2008	617	(14٪)	1,134	26٪	1,971	26٪
2009	637	3٪	921	(19٪)	1,708	(13٪)
2010	715	12٪	1,085	18٪	1,998	17٪

ملاحظة: يتضمن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي
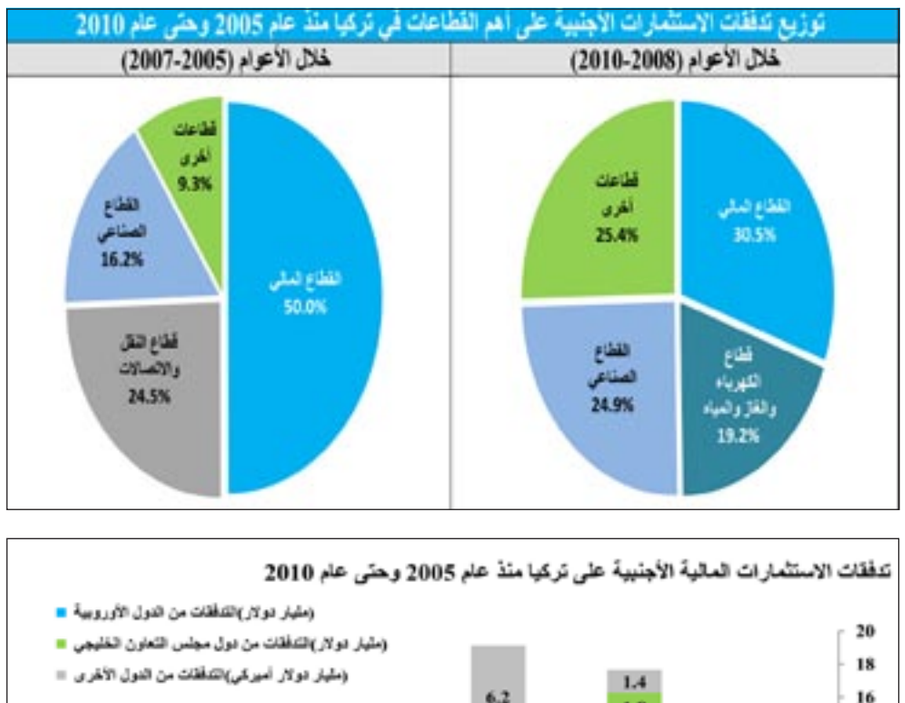
المصدر: بحوث كامكو وصندوق النقد الدولي (IMF)